

بسم الله الرحمن الرحيم

و اما اشتراك اهل الكتاب فى الحد و مقداره مع انهم يستحلونه فلمخالفته مع شرائط الذمه كما فى موثقه اسحاق بن عمار:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ وَالنَّبِيذِ ثَمَانِينَ الْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَالْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ قُلْتُ وَ مَا شَأْنُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ قَالَ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَظْهَرُوا شُرْبَهُ يَكُونُ ذَلِكَ فِي بُيُوتِهِمْ (وسائل ٢٨ ص ٢٢٧)

و على ذلك يحمل ما ورد من اطلاق الضرب على اليهودى و النصرانى فى صحيحه ابى بصير:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ (بن ابراهيم) عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَجْلِدُ الْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَالْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ (وسائل ٢٨ ص ٢٢٨)

و لا يخفى ان ذلك فى الذمى حيث قال ليس لهما ان يظهرها شرهه فيعلم ان ذلك فى الكافر الذى

يعيش بيننا و هو آمن و يدل عليه ايضا صحيحه عبدالله بن مسكان:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ (بن ابراهيم) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى (بن عبيد اليقطيني) عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَدَّ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ وَالْمَمْلُوكَ فِي الْخَمْرِ وَالْفِرْيَةِ سَوَاءً وَإِنَّمَا صَوْلِحَ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَلَى أَنْ يَشْرَبُوهَا فِي بُيُوتِهِمْ (وسائل ٢٨ ص ٢٢٨)

هذا و لكن ظاهر روايه ابى بكر الحضرمى فى العبد نصف الحر:

[٣٤٦٢٦] وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ عَبْدٍ مَمْلُوكٍ قَذَفَ حُرًّا قَالَ يُجْلَدُ ثَمَانِينَ هَذَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ نِصْفَ الْحَدِّ قُلْتُ الَّذِي مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ مَا هُوَ قَالَ إِذَا زَنَى أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَهَذَا مِنْ الْحُقُوقِ الَّتِي يُضْرَبُ فِيهَا نِصْفَ الْحَدِّ (وسائل ٢٨ ص ٢٢٩)

و لكنها معرض عنها عند الاصحاب و يناسب التقية حيث ان رايهم على التقليل فى حد الشرب

بل نفوه فى غير الخمر نعم حملها الشيخ على الضرب بالسياط ذو شعبتان و هو كما ترى

اما الحربى فقيل انه يضرب مطلقا اظهر او لم يظهر و انت خبير بان الحربى يقتل اينما ثقف فلا

معنى لحدّه نعم يمكن فى المستامن و لكنه يعامل معه حسب عهده

مسألة ١٠ يضرب الشارب على ظهره و كفيه و سائر جسده، و يتقى وجهه و رأسه و فرجه، و الرجل يضرب عريانا ما عدا العورة قائما، و المرأة تضرب قاعدةً مربوطةً في ثيابها، و لا يقام عليهما الحد حتى يفيقا.

اما الضرب على الظهر و الكتفين بخصوصهما فلما في صحيحه عبدالله بن مسكان: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ فِي حَدِيثٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السُّكْرَانِ وَالزَّانِي قَالَ يُجْلَدَانِ بِالسِّيَاطِ مُجَرَّدَيْنِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ فَأَمَّا الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ فَيُجْلَدُ عَلَى (مَا بِهِ) ضَرْبًا بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ (وسائل ٢٨ ص ٢٣١) و في نقل الشيخ في ثيابه بدل ما به

سَأَلْتُهُ عَنِ السُّكْرَانِ وَالزَّانِي قَالَ يُجْلَدَانِ بِالسِّيَاطِ مُجَرَّدَيْنِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ فَأَمَّا الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ فَيُجْلَدُ عَلَى ثِيَابِهِ ضَرْبًا بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ (تهذيب ١٠ ص ٩٢)

و اما تعميم الضرب الى الجسد كله الا الراس و المذاكير فلصحيحه زراره: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يُضْرَبُ الرَّجُلُ الْحَدَّ قَائِمًا وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةً وَيُضْرَبُ عَلَى كُلِّ عَضْوٍ وَ يُتْرَكُ الرَّأْسُ وَالْمَذَاكِيرُ (وسائل ٢٨ ص ٩٢)

فلاوجه لما عن بعض من الاشكال على التعميم و انه يتوقف على استفاده اشتراك الشارب و الزانى فى الحد و التفريق على البدن ورد فى الزنا ثم الاشكال فى استفاده الاشتراك لان التفريق على البدن لا يستفاد من صحيحه ابن مسكان بل من اطلاق صحيحه زراره ثم ان التجريد يعارض بما فى موثقه طلحه بن زيد:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَا يُجْرَدُ فِي حَدٍّ وَ لَا يُشْبَحُ يَعْنِي يَمْدَدُ قَالَ وَيُضْرَبُ الزَّانِي عَلَى الْحَالِ الَّتِي وَجَدَ عَلَيْهَا إِنْ وَجَدَ عُرْيَانًا ضُرِبَ عُرْيَانًا وَ إِنْ وَجَدَ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ ضُرِبَ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ (وسائل ٢٨ ص ٩٣)

لكن الموثق معرض عنها لكثرة ما ورد من التجريد

و اما الحد بعد الافاقه و رفع النعاش فقد قيل ليدرک الم الضرب و يمكن ان يقال بان قبل الافاقه لا يعلم انه شربه للتداوى او الاضطراب او الاكراه فيجب الصبر و لذا يمكن ان يقال بان الحاكم اذا علم انه شربه محرما فله الضربه و لا يؤخر الى الافاقه و لعله يستفاد مما ورد فى حد المجنون اذا

عرضه الجنون كما فى المساله الحادى عشر فان المجنون لايتاثر من الضرب السياطى على ان
عدم الالم مع النعاش فمردود بل النعاش يرتفع مع الضرب